

فانضج في فضل الحمام من فتاواه دخول الحمام مشروع للنساء والزنا جميعا خاره فالما القاصين  
القبليين انما يباح له ان يكون فيه انسان مكشوف العورة وقد روت الهادي في قوله القاصيه  
هذا الزمان للعالم بان كثر ما من مكشوف العورة وقد روت الهادي في قوله القاصيه  
بواليت منهما في النساء والفتوى وحسنه لما وصححه على شرط مسلم قال عليه السلام  
من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام الا بغير رومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل  
الحمام حليلته الحمام وفي رواية الحاكم الحمام حرام على نساء امي واورد استثناء المريضة  
والمقتضا والمصلان الشرط ودخلن الحمام عند من اباحه ان يدخلن بغيره ولا يكون فيه  
من النساء مكشوفه العورة ولا يخرجن الى الحمام مترينات بل بالثياب والتلطيظ بحيث لا يعرف  
انها نساء او محجورة بل يتفرق ان يكون ثيابها ما يلبسه الجنان المتقاربة عن المتبرجات  
بحيث عظم كل من زها انها محجورة فاذا اورد هذه الشروط المذكورة او واحد منها  
لا يدخلن الخروج الى الحمام ولا يحمل الخروج ايضا ان ياذن لها في دخول الحمام الا بعد الشروط  
ولو اذن لها في هذه الشروط دخلت الحمام كما ناعاصيين وقد ورد في اخبار اياما امراءه  
خرجت من بيتها بغير اذن زوجها فلعنها الملائكة والارض حتى ترجع اليه وعلى الزوج ان  
يحمل زوجها موضع الغسل من بيته فان قلت الغسل في البيت يصعب عليها سيما في ايام البرد  
فقول ان ايام البرد يمكن ان تستغنى عن الغسل بالسدر وما شاكله اذ ان ايام البرد لا يصح  
فيها الوضوء ولا الغيار كثيرا ويجوز ان يغتسل من الميمن كما تغتسل من اليسار فيجب على الزوج ان  
علم زوجته احكام الغسل وكذا احكام الوضوء والصلاة قبل من صلوة وامرأة تاركه  
لصلاة كما يمكن مع الحنزية وكذا اذا اصلت المرأة والزوج تارك الصلاة كانها  
ساكنة مع الحنزية وقال في تنبيه العاقلين حق المرأة على الزوج خمسة اشياء اولها  
ان يتبعها من وراء السر ولا يدعها حتى تخرج من السر فانها عورة ووجوب التمسك وترك  
المراة والثاني ان يعلم ما احتجاج اليه من العلم بما لا يباح له من احكام الوضوء و  
الصلاة والصوم وثالثها ان يجاملها من الحلال الطيب فان اللذات التي لا يباح للمسلم ان يتبعها  
بالثياب والابواب التي لا يظلمها فانها امانة عنده وخامسها ان تقبلت بيمينها ذلك الشيء

لكي لا تقع في امرها من غيرها تمام وقت انتهى ويحفظ الزوج ففنه من هذه الحفلة التي هي التي  
صحت بها البلوى في الغالب وهوان الرجل اذا اراد امرأة بحيث يترق اهلها جعل بين يمينه تلك  
المراة التي رها وهذا النوع من الزنا كمن اشد كونه اشد ربه الماء فصور بين يمينه ان حشر  
يشتر ان ذلك الماء يصير عليه حراما وما ذكره لا يختص بالرجل وحده بل المرأة داخله فيه  
بل هي اشد لان الغالب عليها في هذا الزمان الخروج او النظم الى الطاق فاذا ارادت من يمينها  
تعلق بخاطرها فاذا كانت عند الاجتماع بزوجه جعلت تلك الصورة التي يراها بين يمينها  
فيكون كل واحد منهما في معنى الزنا ويختار اهله ان حرام لا يجوز ذلك الفعل وعنه على الاستبراء  
اذ اشترى العبد الماء على شبهه المسكر كان ذلك عليه حراما كذا في المدخل والحدود ايضا من  
هذه البدعة التي يتعلمها بعضهم وهي قبيحة مستحجة وهوان الزوجة اذا اجازت الى الفراش  
فاخذت ما يطهر لها زوجها في الغالب فينزعها بحسب حالها وحالها حتى الفراش او تقبل  
لزوجها ان اعطيت شيئا من الفراش وهذا منكروين فقال العلماء هو شبهة بالزنا  
فمنع منه كذا في المدخل واعلم انه لا يحل الاستبراء بالكف ذكر المساق في انه على الاستبراء  
قال فاعلم ان اليد ملعون فان قلبته الشهوة فتعمل ارادة نكيتها فاليها ان لا يعاقب  
كذا في ابن الحمام وقال الزلمي ولا يحل له ان يفتديه قضاء الشهوة لقوله تعالى فمن اتبع  
ورا ذلك فاولئك هم العادون فلم ينجح الاستبراء الا بالزوجة والمجارية فيحرم الاستبراء  
بالكف وقاله عطاء سمعت قوما يحشرون وايديهم جبالا فياخذونهم ففولاه وقاله سعيد  
بن جبيرة رضي الله عنه امة كافر اعمى من امة كافر اعمى من امة كافر اعمى من امة كافر اعمى  
انما الخس في الكيل والميزان اعلم ان امر الكيل والميزان عظيم وذلك ان علة الخلق يحتاجون  
الى المماراة وهم مبنية على امر الكيل والوزن او ينهما يعرف العدل من الظلم والزيادة  
من القسوان والتقاروت والحاصل بقصان الكيل والوزن قليله والوعيد عليه شديد عظيم  
قلد السيرة فقلده حال امره وامره ولا يقناه والامتثال فيهما قال الله تعالى ان الكيل  
اذ كتم وزنوا بالقسط اسلمت لهم وفي آية اخرى والسماء وزنها ووضع الميزان ان لا  
تظفر في الميزان واقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان وفي آية اخرى ولا يتنصوا